

لإقامة «دويلة للسنة»



برز تصريح غريب للسفير السعودي في العراق، إذ قال إن بلاده «تريد إعادة العراقيين إلى وضعهم الطبيعي»، (اف ب)

الدولية «للمناطق السننية»، محملة «مبليشيات الحشد الشعبي» مسؤولية أعمال القتل والتهجير والتطهير الطائفي في ديالى. أما طارق الهاشمي، نائب الرئيس الأسبق المطلوب للقضاء العراقي والمحكوم بالإعدام بتهمة دعم أعمال إرهابية، فقد دعا الدول الخليجية، وفي مقدمتها السعودية، إلى نصرة أهل السنة في العراق، معتبراً أن «المقدادية تتعرض لتطهير عرقي فيما إخوان لكم محاصرون تحت النار في الفلوجة». واتهم الهاشمي إيران «بأنها تقود حملة لإحداث تغيير ديمغرافي في المحافظة الملاصقة لحودوها وتفرغها من العرب السنة لأسباب جيوسياسية لم تعد خافية على أحد».

في خضم ذلك كله، برز تصريح غريب للسفير السعودي في العراق، ثامر

من كل ما فيد أنفأ، يتضح أن ثمة احتمالات ثلاثة حصراً لما شهدته المقدادية: إما أن مسلحي «داعش» هم من نفذوا الاعتداءات في مسعى منهم للإيقاع بين أهالي المحافظة المتعددي المذاهب، ولا سيما أن التنظيم لا يزال يمتلك حواضن في بعض مناطق ديالى، بحسب محافظ المحافظة مثنى التميمي. وإما أن فئات معادية «لحشد الشعبي» هي التي أقدمت على تفجير المساجد للإيحاء بأن «المبليشيات الشيعية» تنتقم من السنة. وإما أن فصائل بعينها غير مرتبطة بالحشد هيكلية أو تنظيمياً أو حتى اسمياً ارتكبت انتهاكات المقدادية، في حادثة قد يشهدها مطلق بلد يعاني انقسامات وتفرخ فيه تشكيلات تعناش على الأزمات. في كل الأحوال، يبدو واضحاً أن القوى المتهمه «بالتغطية على المعتدين»، خصوصاً منها المرجعية، اجتهدت في امتصاص الأزمة وحاولت التعامل مع مفرزاتها بدرجة من الوعي والحذر، إلا أن تطورات الساعات الأخيرة ولدت انطباعاً بأن ثمة قراراً لدى بعض الأطراف بالتصعيد، وهو قرار قد لا يكون معزولاً عن مجمل التطورات الإقليمية المحيطة بالعراق.

«اتحاد القوى العراقية»، وهو أكبر الكتل السننية في البرلمان، أعلن يوم الثلاثاء مقاطعته جلستى الحكومة والبرلمان، احتجاجاً على أحداث المقدادية. وعلى الرغم من أن ممثلي الاتحاد عقدوا مساء الاثنين اجتماعاً مع ممثل الأمم المتحدة الذي نقل إليهم تلميحات العبادي وزعيم «منظمة بدر» هادي العامري بملاحقة الجنّة، إلا أن «تحالف القوى العراقية» أعلن مضيئه في «اتباع الطرق الدستورية لطلب الحماية الدولية لمحافظة ديالى». الطلب عينه كانت قد عبّرت عنه ما تسمى لجنة التنسيق العليا المعنية بأمور المحافظات السننية، حيث هدت اللجنة بالجوء إلى الأمم المتحدة لتأمين الحماية

اجتهدت المرجعية في امتصاص الأزمة وحاولت التعامل مع مفرزاتها بدرجة من الوعي والحذر

السبهان، إذ قال إن بلاده «تريد إعادة العراقيين إلى وضعهم الطبيعي». تصريح يطرح الكثير من علامات الاستفهام بشأن النيات السعودية حيال العراق، ويفتح الباب على سيناريوات متعددة، ليس أكبرها إعادة إحياء الفئحة التي أضرمها تفجير مرقد العسكريين في بلاد الرافدين عام 2006 بالاعتماد على قوى محلية توكل إليها مهمة التضخيم والاستثمار في الدماء وتزخيم الفرقة.

«داعش» يسعى في تسعير الفتنة بعد تكديه خسائر كبيرة في محافظة الأنبار، فيما حملت أمال عمران، عضو مجلس المحافظة، المسؤولية عن أحداث المقدادية للمتسللين يتطلعون إلى تشويه صورة «الحشد الشعبي».

ولفت العزاوي إلى أن «المدينة» مرت بفتنة عمياء قبل أيام وانتهى الأمر، مضيفاً «أن جميع الأطراف من السنة والشيعية يريدون العيش معاً». ورأى أمين سر مجلس محافظة ديالى خضر العبيدي من جانبه أن تنظيم

زيد العزاوي محاولة بعض القوى السياسية تدويل الأحداث الأخيرة في القضاء، واصفاً دعواتهم بالقرار الخاطئ، ومطالباً من سباهم «ساسة الفنادق» بالصمت، «لأنهم جزء رئيسي من نكبة المقدادية في حزيران

تقرير

1800 جندي أميركي في الأنبار

ولهذا السبب يجب تدريبهم. وأمس، أفاد كارتر بعد اجتماعه مع وزراء دفاع آخرين، بأنه سيعقد اجتماعاً، يحضره وزراء من 26 بلداً في بروكسل، خلال ثلاثة أسابيع، لمناقشة العمليات ضد «داعش». وأكد أنه «يجب على كل دولة أن تأتي وهي مستعدة لمناقشة المساهمة بشكل أكبر في القتال». في غضون ذلك، أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني، خلال اتصال مع الرئيس العراقي فؤاد معصوم، أن إيران ترفض أي تدخل في الشؤون الداخلية العراقية، كذلك لا تقبل باحتلال أجزاء منه من قبل دول أخرى، فيما تدير معصوم المواقف الإيرانية الداعمة للعراق، معرباً عن أمه أن يؤدي تنفيذ الاتفاق النووي إلى مستقبل مشرق لإيران والمنطقة.

ويساعد على الأمن والاستقرار فيها. إلى ذلك، استقبل رئيس البرلمان العراقي سليم الجبوري، السفير السعودي لدى العراق ثامر السبهان، وأعرب عن أمه أن يمهد افتتاح السفارة السعودية في العراق، لمرحلة جديدة من التعاون بين البلدين، فيما أكد السبهان أن بلاده تتطلع إلى بداية جديدة في العلاقات مع العراق. وقال الجبوري في بيان: «نتطلع إلى دور عربي أكبر، ومزيد من التعاون وبذل الجهود من أجل مواجهة الإرهاب، الذي بات يهدد أمن المنطقة واستقرارها».

(الأخبار)

أفاد ضابط في قيادة «عمليات الجزيرة والبادية» في الأنبار، أمس، بأن قوة أميركية خاصة، يبلغ تعداد أفرادها 1800 ضابط وجندي، تتمركز منذ أول من أمس في قاعدة «عين الأسد» (200 كلم غربي بغداد).

وقال الضابط، لوكالة «بترا» الأردنية، إن «مهمة هذه القوة، التي تمتلك مهارات قتالية وأسلحة أميركية متطورة، المشاركة مع القوات العراقية وأبناء العشائر في الأنبار في تحرير مناطق غربي البلاد، خصوصاً مناطق هيت، وأطرافاً من حديثة والقائم قرب سوريا، والرطبة قرب الحدود الأردنية، وتأمين الطريق الدولي الرابط بين بغداد وعمان». وأشار المصدر إلى أن «هذه القوة العسكرية الخاصة ستباشر مهمتها القتالية والتدريبية مع القوات العراقية، ودراسة جغرافية هذه المنطقة التي يسيطر عليها تنظيم داعش».

يأتي ذلك غداة إعلان وزير الدفاع الأميركي أشرتون كارتر، أن «التحالف الدولي» ضد «داعش» سيرسل المزيد من المدربين إلى العراق. وقال كارتر في الطائرة التي أقلته إلى باريس للمشاركة في اجتماع مع ستة من وزراء الدفاع الآخرين: «أتوقع أن يزيد عدد المدربين الذين سترسلهم دول التحالف. ولفت إلى أنه «في العراق، تزداد المساحات التي تستعاد» من «داعش»، موضحاً أنه «لن نكون بحاجة فقط لقوات برية، ولكن أيضاً لقوات شرطة»، لفرض الأمن،

تهداف مناطق عربية

حكومة إقليم كردستان إلى توجيه قواتها لأن تنصرف ضمن الإجراءات القانونية ومحاسبية من استولى على أملاك السكان المهجرين وعقاراتهم، وتأجيل حل مشكلة هذه المناطق «المتنازع عليها» إلى ما بعد إنهاء ملف «داعش» بالكامل. ومن المتوقع أن يمضي «اتحاد القوى العراقية» بما أعلنه، منذ يومين، عن مقاطعة جلسة مجلس النواب المقررة، اليوم، بالرغم من تراجع وزرائه عن مقاطعة جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية التي عقدت أمس. ولم يتسن التأكد مما إذا جاءت العودة إلى جلسة الحكومة نتيجة ضغط قوى سياسية أخرى، خصوصاً من «التحالف الوطني» الذي يضم رئيس الوزراء حيدر العبادي، غير أن مصدراً من داخل الحكومة أكد لـ«الأخبار» أن مشاركة وزراء «الاتحاد» ستكون دائمة، ولن تشهد الجلسات المقبلة أي مقاطعة من قبلهم. وعن ذلك، أوضح النائب عن «التحالف الوطني» عامر الفايز، أن «تحالف القوى قاطع البرلمان أكثر من مرة، وهو ما يعتبر عملاً غير موفق، لأن هذا الطريق مغلق ويضرب بعمل السلطة التشريعية».

الذي يتولى تحرير المناطق المحتلة من «داعش»، وهو السبب الذي دفع «اتحاد القوى» إلى مقاطعة جلسات مجلس النواب العراقي، احتجاجاً على أحداث أمنية وقعت في قضاء المقدادية التابع لمحافظة ديالى، مشيراً إلى أنها «استهداف طائفي». النائبة نورة سالم عزت سبب الصمت عن الأحداث في شمال العراق، إلى «العلاقة الجيدة» التي تربط قادة تحالفها بإقليم كردستان. وأشارت في حديث لـ«الأخبار» إلى أن رفض النواب في «اتحاد القوى» الذي تنتمي إليه، التصريح عن تقرير المنظمة الدولية، وقبلها تقارير محلية عن انتهاكات في المناطق المشتركة، يعود إلى العلاقة مع حكومة إقليم كردستان، وإلى وجود عدد هائل من النازحين الهاربين من مناطق وجود «داعش» في أراضي الإقليم. لكن سالم التي شدت على أن حديثها لـ«الأخبار» هو «موقف شخصي»، بصفتها نائبة عن محافظة نينوى، أكدت ما في تقرير «العفو»، خصوصاً ما يتعلق برفض البشمركة عودة السكان إلى المناطق المحررة. ودعت النائبة عن «اتحاد القوى»